حول الوحدة والتقريب

او لحجية القياس يؤكد السيد الحكيم ان الخلاف في الكبريات اكبر اثرا من الخلاف في الصغريات، ويقصد به الخلاف في اصول الفقه ليكشف عن هدفه العام في الكتاب وهو تضييق شقة هذا الخلاف تحقيقاً لما ذكره من قبل في التقريب بين المذاهب الفقهية. واذا كان لنا ان نضيف شيئاً هنا قلنا ان هناك منشأ آخر لاختلاف نتائج البحوث الفقهية وهو الاختلاف في ترتيب الادلة وكيفية الرجوع اليها إذ يجد الباحث في بطون الكتب الفقهية الاختلاف الكثير بين الفقهاء فيها مع ان الواقع يقتضي الترتيب بينها. وهذه النقطة بالضبط درسها السيد الحكيم في موضوع آخر بعد الحديث عن مصطلحي (الورود والحكومة) وهما مصطلحان يختص بهما الفقه الامامي دون غيره وعلى ضوئهما يتم ترتيب الادلة على النحو التالي: أ ـ ادلة الطرق والامارات (ادلة الواقع). ب ـ ادلة الواقع التنزيلي كالاستصحاب. ج ـ ادلة الوظيفة الشرعية. د ـ ادلة الوظيفة العقلية([216]) ومتى ضمنّا وحدة الترتيب في الرجوع الى الادلة ضمناً التقارب الكبير في النتائج. ثالثاً: موضوع التحريف وشبهة التحريف في القرآن الكريم تعد من أكبر الشبهات التي تثار لا في وجه حجية الظواهر القرآنية فحسب بل تستعمل كأداة ضخمة لضرب المذهب الامامي باعتباره يقول بها وكتب الهمز واللمز هذه تزخر بتوجيه الاتهام والكلام المطول ضده.